

**يحظر النشر حتى: 06:15 ص (بتوقيت القاهرة) / 04:15 ص (بتوقيت العالمي)، 3 يوليو 2019**

## مؤشر مدراء المشتريات TM الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في مصر

### الشركات تُبقي على أسعار المبيعات دون تغيير في محاولة لزيادة المبيعات

**القاهرة، 3 يوليو، 2019:** يشهد اليوم إصدار بيانات شهر يونيو من مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الخاص بمصر التابع لبنك الإمارات دبي الوطني. تحتوي هذه الدراسة التي يرعاها بنك الإمارات دبي الوطني، والمُعَدَّة من جانب شركة أبحاث "IHS Markit"، على بيانات أصلية جمعت من دراسة شهرية للأوضاع التجارية في القطاع الخاص المصري.

وتعليقاً على استطلاع مؤشر مديري المشتريات في مصر، قال دانيال ريتشاردز، الخبير الاقتصادي في بنك الإمارات دبي الوطني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

"ظل القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر تحت ضغط في شهر يونيو، بالرغم من تباطؤ وتيرة التراجع منذ شهر مايو. واستقر مؤشر مدراء المشتريات (PMI) التابع لبنك الإمارات دبي الوطني عند 49.2 نقطة، مرتفعاً بذلك عن الـ 48.2 نقطة التي سجلها الشهر السابق. وفي حين لا يزال متوسط الربع الثاني من 2019 (49.4 نقطة) يدور في إطار الانكماش، أي تحت مستوى الـ 50.0 نقطة، فإنه كان الأقوى منذ الربع الثالث العام الماضي، وكان أفضل بشكل ملحوظ من المتوسط طويل المدى وهو 48.4 نقطة.

"شهد كلٌ من الإنتاج والطلبات الجديدة - اللذان يمثلان معاً أكثر من نصف كتلة المؤشر - تحسنات كبيرة في شهر يونيو، إلا أنهما ظلّا يشيران إلى تباطؤ في النشاط. وشهد 11% فقط من الشركات المشاركة تراجعاً في الإنتاج، في حين شهد 10% زيادة فيه. وبدا أن طلبات التصدير الجديدة قد أثرت على النشاط المحلي، حيث سجلت شركات قليلة جداً زيادة في معدل الطلب، ومن المحتمل أن يطرح صعود الجنيه المصري خلال الأشهر الماضية إلى مستويات لم يشهدها منذ شهر مارس 2017 صعوبات أمام الشركات العاملة في التصدير.

"ظلت أسعار المنتجات مستقرة في شهر يونيو بعد شهرين من الانخفاض، وهو أمر إيجابي لهوامش أرباح الشركات، في حين تباطأت وتيرة نمو أسعار مستلزمات الإنتاج إلى ثاني أبطأ مستوياتها في ثماني سنوات - وكان المستوى الأبطأ قد شهده شهر مارس أوائل هذا العام، إلا أن هذا قد لا يدوم طويلاً، حيث إن المرحلة المقبلة من إصلاح منظومة الدعم المقرر إجراؤها في العام المالي الجديد من المرجح أن تدفع أسعار الطاقة والوقود إلى الارتفاع مرة أخرى، حيث كان هناك ارتفاع كبير في المقياس عندما تم تنفيذ الجولة الأخيرة من الإصلاحات في صيف 2018.

"وبالتالي يبدو أن الشركات تتطلع إلى تخفيض التكاليف في جوانب أخرى. حيث كان مؤشر التوظيف سلبياً للشهر الثاني على التوالي، إلا أن هذا يرجع جزئياً إلى ترك الموظفين لوظائفهم بحثاً عن فرص عمل جديدة، وقامت نسبة مماثلة من الشركات بضم موظفين جدد لتعويض العمالة المغادرة.

"بشكل عام، ظل مؤشر الإنتاج المستقبلي إيجابياً بقوة، ولكن بنسبة أقل من شهر مايو، إذ توقع حوالي رُبع الشركات المشاركة في الدراسة أن تشهد الـ 12 شهرًا المقبلة تحسناً في النشاط، في حين توقع 3% فقط أن يحدث تدهور، وهذا ينسجم مع توقعاتنا لمصر، حيث نتوقع تسارعاً بسيطاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي هذا العام."

### النتائج الرئيسية لدراسة شهر يونيو هي كالآتي:

- أسعار المبيعات تظل كما هي دون تغير في شهر يونيو
- تراجع أضعف في الإنتاج والطلبات الجديدة
- أبطأ معدل لارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج في ثلاثة أشهر

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الخاص بمصر التابع لبنك الإمارات دبي الوطني - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - من 48.2 نقطة في شهر مايو إلى 49.2 نقطة في شهر يونيو، مشيراً إلى تراجع تدهور الأوضاع التجارية مقارنة بالمتوسط المسجل خلال تاريخ السلسلة.

وعلى وجه خاص، قامت الشركات المصرية بتقليل مستويات النشاط بشكل هامشي في نهاية الربع الثاني من العام، حيث أشار عدد أقل من أعضاء اللجنة إلى تراجع الأوضاع التجارية مقارنة بشهر مايو، لكن على الرغم من ذلك لم يشهد الإنتاج نمواً كما كان الحال في جميع الأشهر الـ 19 الماضية باستثناء شهر واحد.

وبالمثل، تراجع الطلبات الجديدة بمعدل أقل بشكل طفيف في شهر يونيو. وفي حين أشار بعض أعضاء اللجنة إلى تحسن المبيعات، فقد واصل الكثيرون الإشارة إلى تباطؤ معدل طلب العملاء على مستوى السوقين المحلية والخارجية، كما تراجع حجم المبيعات الواردة من الخارج للشهر العاشر على التوالي، ولكن بمعدل أبطأ من الشهر السابق.

وبناءً عليه، اضطرت الشركات إلى عدم تغيير أسعار مبيعاتها، بعد شهرين متتاليين شهدا تخفيضات طفيفة. وساعدت الشركات على ذلك تراجع زيادة أعباء التكلفة الإجمالية، حيث تراجع معدل التضخم إلى ثاني أبطأ مستوياته منذ بدء السلسلة (في شهر إبريل 2011). وتجدر الإشارة إلى أن أسعار المشتريات لم ترتفع إلا بشكل ضئيل، حيث أشارت الشركات إلى ارتفاع أسعار المواد الخام والوقود.

في الوقت ذاته انخفضت أعداد القوى العاملة بشكل هامشي فقط في شهر يونيو، حيث تراجعت عن المستوى القوي المسجل في شهر مايو. ومع ذلك، فقد أعربت الشركات المشاركة في الدراسة عن صعوبة إيجاد بديل للموظفين الذين تركوا وظائفهم طوعاً خلال الشهر. كما قللت الشركات من نشاطها الشرائي، الأمر الذي أدنى إلى تراجع طفيف في المخزون.

و أخيراً، تراجع مستوى الثقة إلى أدنى مستوى في خمسة أشهر خلال شهر يونيو. وفي حين توقعت بعض الشركات أن يزداد النشاط على المدى القصير بسبب العقود المستقبلية، فقد أعرب آخرون عن مخاوفهم بشأن تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية.

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات المقبل لمصر في 5 أغسطس 2019 الساعة 06:15 (بتوقيت القاهرة) /  
04:15 (بالوقت العالمي)

#### للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

ابراهيم سويدان  
نائب رئيس أول  
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة  
بنك الإمارات دبي الوطني  
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937  
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

جان بول بيجات  
باحث إقتصادي أول بنك الإمارات دبي الوطني  
هاتف: +971 42307807  
بريد إلكتروني: JeanP@emiratesnbd.com

بتول البيتوني  
أصداء بيرسون - مارستيلر  
هاتف: +971 44507600  
بريد إلكتروني: Batoul.albeitouni@bm.com

ديفيد أوين  
خبير اقتصادي  
IHS Markit  
هاتف: +44-2070-646-237  
بريد إلكتروني: david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز  
اتصالات الشركة  
IHS Markit  
هاتف: +44-207-260-2234  
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

#### ملاحظات للمحررين

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الخاص بمصر والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها لمسؤولي المشتريات التنفيذين في أكثر من 450 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائهما بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد مصر غير المنتج للنفط، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاءات والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم مجموعة IHS Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من أن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

#### نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما 31 مارس 2019 بلغ مجموع أصول المجموعة 525.8 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 143 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك. وحصد بنك الإمارات دبي الوطني جائزة "مؤسسة العام للخدمات المالية الأكثر ابتكاراً" خلال حفل توزيع جوائز الابتكار العالمية "بي ايه اي" 2017.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 234 فرعاً إضافة إلى 1076 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100" الذي تعده "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وسنغافورة والمملكة المتحدة والهند ولديها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا وتركيا.

وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والاندماج في دولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة بما في ذلك المعرفة المالية ودمج أصحاب الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود" #TogetherLimitless. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني هي شريك أول رسمي في مجال الخدمات المصرفية لإكسبو 2020 دبي. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: [www.emiratesnbd.com](http://www.emiratesnbd.com)

### نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarket.com)

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات والحسابات والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعينين. © IHS Markit Ltd 2019. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI<sup>TM</sup> الخاص بجمهورية مصر العربية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة IHS Markit أو بترخيص منها ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index<sup>TM</sup> و PMI<sup>TM</sup> إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

إذا كنت تفضل عدم تلقي إصدارات إخبارية من IHS Markit، فيرجى مراسلة [joanna.vickers@ihsmarket.com](mailto:joanna.vickers@ihsmarket.com). لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، انقر هنا.